إشكالية الديمقراطية في الفكر العربي

مقدّمة.

تعتبر إشكالية الديمقراطية من أبرز الإشكاليات التي طرحها الفكر العربي خاصة المعاصر منه باعتبارها نموذج للحكم والتسيير ونظام سياسي فعال اعتبر أحد عوامل تقدّم الغرب ونهضتهم، ولارتباط هذه الإشكالية (إشكالية الديمقراطية) بمفاهيم عدّة التراث والحداثة، السلطة والمجتمع، الدين والعقل...الخ، من هنا يطرح السؤال المحوري: هل الديمقراطية خيار أصيل قابل للتجذّر في البنية الثقافية العربية أم نموذج مستورد يصطدم بخصوصيات التاريخ والهوية ؟

1- مفهوم الديمقراطية:

الديمقراطية: هي نظام سياسي يقوم على حكم الشعب لنفسه، حيث تكون السلطة السياسية نابعة من إرادة المواطنين، ويتم التعبير عنها عبر الانتخابات والمؤسسات التمثيلية.

في المعنى السياسي: الديمقراطية تقوم على: اختيار الحكام عبر الانتخاب الحر ، احترام سيادة القانون ، ضمان حقوق وحريات الأفراد ، وجود تعددية سياسية (أحزاب وآراء مختلفة).

وفي المعنى الفلسفي: الديمقراطية ليست فقط آلية انتخاب، بل هي أيضاً قيم الحرية، المساواة، المشاركة ، ثقافة سياسية تقوم على الحوار وقبول الاختلاف.

وقد تطورت فكرتها عبر التاريخ، خاصة عند فلاسفة العقد الاجتماعي مثل جون لوك الذي ركز على الحقوق الطبيعية، وجان جاك روسو الذي اعتبر أن السيادة للشعب.

2- الاتجاهات المرتبطة بإشكالية الديمقراطية في الفكر العربي:

تتوزّع مواقف المفكرين العرب حول الديمقراطية إلى عدة اتجاهات كبرى، تعكس اختلافاً في فهم العلاقة بين التراث، والحداثة، والدولة، والمجتمع. ويمكن تلخيصها في أربعة اتجاهات أساسية:

أ- الاتجاه الليبرالي الحداثي

يرى أنصار الاتجاه الليبرالي أن الديمقراطية نظام كوني مرتبط بالحداثة الغربية، لكنه صالح للتطبيق عالمياً إذا توفرت شروطه، وهو يدعو إلى الفصل بين الدين والسياسة، سيادة القانون، الحقوق الفردية، الدولة المدنية، ولعلّ من أبرز ممثليه: عبد الله العروي الذي يرى أن الديمقراطية ليست مجرد اختيار سياسي، بل مرحلة تاريخية مرتبطة ببنية الحداثة، ولا يمكن تحقيقها دون تحديث شامل للمجتمع والدولة .

ب- الاتجاه الإصلاحي التوفيقي

يحاول هذا الاتجاه التوفيق بين الديمقراطية ومبادئ الإسلام، خاصة مفهوم الشورى، ولعلّ من بينهم رفاعة رافع الطهطاوي في العصر الحديث الذي دعا إلى التوفيق بين مبادئ الشورى الإسلامية وبعض مفاهيم التمثيل السياسي الحديثة، معتبراً أن الحرية لا تتعارض مع القيم الدينية، من هنا يؤكد أنصار هذا الاتجاه إلى أن الديمقراطية لا تتعارض مع الإسلام وأنه يمكن أسلمتها أو تكييفها من منطلق المرجعية الدينية أي يمكن أن تتعايش مع التعدد السياسي حيث أن الديمقراطية ممكنة داخل إطار إسلامي.

ج- الاتجاه النقدي البنيوي

أنصار هذا الاتجاه لا يرفضون الديمقراطية، لكنهم يرون أن المشكلة أعمق من مجرد اختيار نظام سياسي فهم يركزون على : بنية الدولة التاريخية، الثقافة السياسية ، أنماط التفكير، من أبرز ممثليه محمد عابد الجابري الذي يرى أن بنية العقل السياسي العربي مرتبط بثقافة

"الغلبة" لا "العقد"، مما يعرقل نشوء ديمقراطية حقيقية ، من منطلق أن الأزمة في البنية لا في الفكرة.

د- الاتجاه الراديكالي الرافض

يرى هذا الاتجاه أن الديمقراطية الغربية ليست محايدة، بل مرتبطة بسياقها التاريخي والاستعماري، فهو يشكك في إمكانية استنساخ النموذج الغربي ، حيادية المفاهيم السياسية، في الوقت نفسه يميل إلى إعادة بناء مفاهيم سياسية من داخل الثقافة المحلية و نقد شمولية النموذج الغربي، فالديمقراطية ليست نموذجاً واحداً صالحاً للجميع.

3- قراءة تقييمية:

إنّ إشكالية الديمقراطية ليست إشكالية بسيطة مرتبطة بالجانب السياسي فحسب يمكن التعامل معها وفق منطق الرفض أوالقبول بل الأزمة أعقد بكثير لأن التجربة الواقعية كشفت أن القضية أعمق من التنظير، لأن الانتقال إلى الديمقراطية قد يصطدم بعقبات عدة داخلية وخارجية، كما أنها لابد أن تتناسب وهوية الشعوب وثقافتهم فالديمقراطية ليست ورقة طريق مقدّسة بل هي مبادئ لابد أن تحاكي هوية الأمة وثقافتها، ثم أن فرضها بالقوة أمر مرفوض يأتي بنتائج عكسية تماماً فلا يجب أن تكون شعاراً للتدخل في شؤون الدول والمجتمعات، كما لا يجب أن تستغل للإساءة للثقافات والأديان.

خاتمة.

الديمقراطية في الفكر العربي ليست مجرد فكرة مؤجّلة، بل مشروع غير مكتمل، إشكاليتها ليست في القبول بل في الترجمة أي كيف تتحول من شعار إلى ممارسة؟ ، فالحل لا يكمن في استنساخ نموذج غربي، ولا في الانغلاق داخل التراث، بل في بناء ديمقراطية تنبع من الواقع العربي، تقوم على عقل نقدي حر، مؤسسات قوية، ثقافة حقوقية، وإرادة سياسية حقيقية، فالديمقراطية هنا ليست نهاية الطريق، بل بداية لإعادة بناء العلاقة بين الإنسان والسلطة على أساس الكرامة والحرية.